نظام القانون الولايات المتحدة

وصف قصير

تأليف المركز القضائي الفيدرالي

الخلفية

أسس دستور الولايات المتحدة نظاما فيدراليا للحكومة، ويعطي الدستور سلطة معينة للحكومة الفيدرالية (الوطنية). كل السلطة غير الموكلة للحكومة الفيدرالية تبقى مع الولايات. لكل ولاية من الخمسين ولاية دستورها ونظام حكومتها ومجموعتها من القوانين وقضاؤها.

يؤسس دستور الولايات المتحدة الفرع القضائي للحكومة الفيدرالية ويحدد سلطة المحاكم الفيدرالية. للمحاكم الفيدرالية حصرا الاختصاص على أنواع معينة مع القضايا، مثل القضايا التي تخص القوانين الفيدرالية والنزاعات بين الولايات والقضايا التي تتعلق بالحكومات الأجنبية. وفي بعض المجالات الأخرى، تشارك المحاكم الفيدرالية الاختصاص مع محاكم الولايات. مثلا، بإمكان كلا المحاكم الفيدرالية ومحاكم الولايات فصل القضايا تتعلق بفرق يعيشون في ولايات مختلفة. لمحاكم الولايات الاختصاص حصرا على الأغلبية الساحقة من القضايا.

إن للفرق الحق للمحاكمة بهيئة المحلفين في جميع القضايا الجنائية وأغلبية القضايا المدنية. وتتألف هيئة المحلفين من اثني عشر مواطنا، ويسمعون الأدلة ويطبقون القانون كما يصرحه لهم القاضي حتى يفصلوا حسب الحقائق التي حددتها هيئة المحلفين من الأدلة في المحاكمة. لكنه يتم حل أكثرية النزاعات القانونية في الولايات المتحدة قبل أن تصل القضية لهيئة المحلفين، ويتم حلها بالطلب القانوني أو التسوية وليس بالمحاكمة.

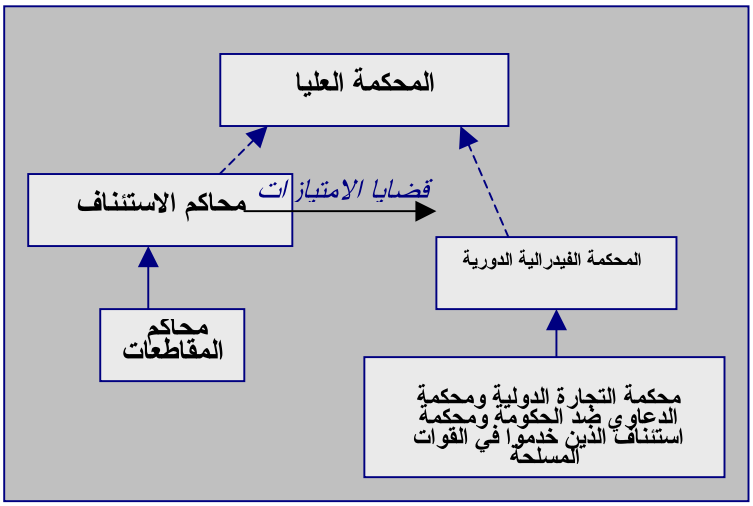

هيكلية نظام المحاكم الفيدرالية

إن دستور الولايات المتحدة أسس المحكمة العليا للولايات المتحدة ويعطي للكونغرس سلطة تأسيس المحاكم الفيدرالية الدنيا. أسس الكونغرس مستويين من المحاكم الفيدرالية أدنا من المحكمة العليا، وهي محاكم الولايات المتحدة للمقاطعات ومحاكم الولايات المتحدة الدورية للاستئناف.

محاكم الولايات المتحدة للمقاطعات هي المحاكم الابتدائية في النظام الفيدرالي، وهناك 94 محكمة مقاطعة في البلاد. هناك ما لا يقل عن محكمة مقاطعة واحدة في كل ولاية. يجلس قاضي محكمة المقاطعة واحد ليسمع كل قضية. بالإضافة إلى ذلك، يتمركز ضمن محاكم المقاطعة: قضاة الإفلاس (الذين لا يسمعون إلا قضايا الإفلاس) والقضاة الجزئيون (الذين يقومون بمهمات قضائية تحت الإشراف العام لقضاة المقاطعة). المستوى الثاني هو محاكم الولايات المتحدة الدورية للاستئناف، وهي 12 محكمة متوسطة إقليمية للاستئناف في مختلف أنحاء البلاد، وتسمع فيها هيئة ثلاثة قضاة استئنافات من محاكم المقاطعات. يحق لفريق في القضية الاستئناف لمحاكم الاستئناف الدورية (إلا أن الحكومة لا يحق لها الاستئناف في قضية جنائية إذا كان قرار المحلفين "غير مذنب"). كما تسمع المحاكم الإقليمية الدورية هذه استئنافات من قرارات وكالات إدارية فيدرالية. هناك أيضا محكمة دورية تسمى المحكمة الفيدرالية الدورية التي تسمع الاستئنافات في قضايا متخصصة مثل قضايا تتعلق بقوانين الامتيازات والدعاوي ضد الحكومة الفيدرالية.

محكمة الولايات المتحدة العليا هي في قمة النظام الفيدرالي للمحاكم، وتتألف من تسعة قضاة يجلسون معا لسماع القضايا، وقد تختار المحكمة العليا سماع استئنافات من محاكم الاستئناف الفيدرالية الدورية أو المحاكم العليا للولايات إن كان الاستئناف يتعلق بدستور الولايات المتحدة أو القانون الفيدرالي.

هيكلية أنظمة محاكم الولايات

تختلف هيكلية أنظمة محاكم الولايات من ولاية إلى أخرى، ولكل نظام محاكم ولاية ميزات فريدة، لكن يمكن بعض التعميم. في أكثرية الولايات، هناك محاكم ذات الاختصاص المحدود يشرف عليها قاض واحد يسمع قضايا جنائية أو مدنية ثانوية، كما فيها محاكم الموضوع ذات الاختصاص العام يشرف عليها قاض واحد. بالعادة تسمى محاكم الموضوع هذه محاكم دورية أو محاكم أرفع ويسمع فيها قضايا مدنية وجنائية كبيرة. لبعض الولايات محاكم متخصصة يسمع فيها فقط نوع معين من القضايا، مثل قضايا السير أو قضايا القانون العائلي.

لجميع الولايات محكمة عليا تخدم كمحكمة استئناف، وفي ولايات كثيرة محاكم متوسطة للاستئناف، تسمى محاكم الاستئناف التي يسمع فيها الاستئنافات من محاكم الموضوع. وبشكل عام، لكل فريق في القضية حق الاستئناف مرة واحدة.

إدارة المحاكم

الفرع القضائي لكل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات منفصل عن فرعيها التشريعي والتنفيذي. ولضمان استقلال القضاء، يسيطر الفرع القضائي لكل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات على إدارة المحاكم. تتضمن إدارة المحاكم: إدارة ميزانيات المحاكم وفرض قوانين المحاكمات وإجراءات الاستئناف ومراجعة أمور ضبط السلوك القضائي وتقديم برامج تربوية مستمرة للقضاة ودراسة أداء المحاكم.

في القضاء الفيدرالي، ترجع المسؤولية الإدارية العمومية للمحاكم والسلطة الرئيسية لإقرار السياسات حول أعمال الفرع القضائي من الحكومة، إلى مؤتمر الولايات المتحدة القضائي، وهو يتألف من 27 عضوا، وهم رئيس قضاة محكمة الولايات المتحدة العليا و26 قاضيا آخر من كل منطقة جغرافية من الولايات المتحدة، ويساعد المؤتمر القضائي عدد كبير من اللجان المتألفة من القضاة الفيدراليين وأحيانا قضاة محاكم الولايات والمحامين، الذين يدرسون أجزاء مختلفة من نظام المحاكم الفيدرالية ويقدمون التواصي، وتوصية التغييرات في أحكام الإجراءات المستخدمة في جميع المحاكم الفيدرالية هي من أهم مسؤوليات المؤتمر القضائي.

لقد خلق الكونغرس ثلاث وكالات إدارية ضمن الفرع القضائي. فمكتب الولايات المتحدة الإداري يدير العمليات اليومية للمحاكم بما في ذلك دفع الرواتب والأدوات والتجهيزات، بينما يقوم المركز القضائي الفيدرالي بتقديم البرامج التدريبية والتربوية للقضاة وموظفي المحاكم وبأبحاث في مجالي عمليات المحاكم وإدارتها. أما مفوضية الولايات المتحدة للأحكام فتطور المبادئ الاستشارية للقضاة الفيدراليين حول فرض الأحكام الجنائية.

في أكثرية أنظمة محاكم الولايات، تقع المسؤولية الإدارية العمومية لنظام المحاكم على عاتق محكمة الولاية العليا، ويعينها مكتب إداري. عادة ما يعين رئيس قضاة محكمة الولاية العليا مديرا لمكتب محاكم الولاية الإدارية.

القضاة

يعين رئيس الولايات المتحدة قضاة محكمة الولايات المتحدة العليا وقضاة محاكم الاستئناف والمقاطعات، إذا وافقت عليه أغلبية مجلس الشيوخ بالتصويت. يخدم هؤلاء القضاة ما دام سلوكهم جيدا، أي عمليا، لمدى حياتهم. بالعادة يرشح الرؤساء أشخاصا من حزبهم ليكونوا قضاة، وعادة ما، يتعين محامون مميزون أو أساتذة الحقوق أو قضاة من المحاكم الفيدرالية الدنيا أو قضاة محاكم الولاية. لا يمكن تخفيض رواتب القضاة بعد تعيينهم. لا يمكن عزل القضاة الفيدراليين عن مناصبهم إلا بإجراءات توجيه التهم عليهم، حيث يقدم مجلس النواب التهم ويجري مجلس الشيوخ المحاكمة. في كل تاريخ الولايات المتحدة، لم تتوجه التهم إلا على عدد قليل من القضاة والذين تم عزلهم قد ارتكبوا إساءات سلوك

فاضحة. فهذه الحمايات تسمح للقضاة الفيدراليين بممارسة الحكم المستقل بدون التدخل أو التأثير السياسي أو الخارجي.

تختلف طرق اختيار قضاة الولايات كثيرا من ولاية إلى أخرى، وأحيانا ضمن الولاية حسب نوع المحكمة. فأنظمة الاختيار الأكثر شيوعا هما الترشيح من قبل مفوضية والانتخابات العامة. ففي نظام ترشيح المفوضية، يختار المحافظ (وهو الرئيس التنفيذي للولاية) من قائمة المرشحين الذين انتقتهم مفوضية مستقلة تتألف من المحامين والنواب والمواطنين وأحيانا القضاة فيعينهم. في ولايات كثيرة ينتخب القضاة بالانتخابات العامة، وقد تكون هذه الانتخابات حزبية أو غير حزبية. هناك بعض المؤهلات للمرشحين للانتخابات أو التعيين القضائي، مثلا ممارسة المحاماة لعدد معين من السنوات. قضاة كل الولايات إلا عدد ضئيل من الاستثناءات يخدمون لفترات معينة قابلة للتجديد. ولجميع الولايات إجراءات تحدد السلوك القضائي وضبطه وظروف عزل القضاة.

في كل من النظام الفيدرالي ونظام الولايات، الذين يرشحون لمنصب القاضي هم محامون ذوو خبرة سنوات عديدة. لا توجد دورة تدريبية معينة ولا امتحان للقضاة، لكن يفرض بعض الولايات على القضاة أن يحضروا برامج تربوية مستمرة ليتعلموا عن التطورات في القانون. يقدم كل من النظام الفيدرالي ونظام الولايات برامج تربوية ابتدائية ومستمرة للقضاة.

المدعون العامون

إن المدعين العامين في النظام الفيدرالي هم جزء من وزارة الولايات المتحدة للعدل في الفرع التنفيذي، ويرأسها وزير العدل، الذي يعينه الرئيس ويثبته مجلس الشيوخ. يسمى رؤساء المدعين العامين في محاكم المقاطعات الفيدرالية "محامو الولايات المتحدة" ويعينهم الرئيس ويثبتهم مجلس الشيوخ. ضمن وزارة العدل أيضا المكتب الفيدرالي للتحقيق (أف بي آي)، الذي يجري التحقيقات حول الجرائم ضد الولايات المتحدة.

لكل ولاية نائب عام في الفرع التنفيذي لحكومة الولاية ينتخبه عادة ما مواطنو تلك الولاية. هناك أيضا مدعون عامون في مختلف أنحاء الولاية يسمون محامو الولاية أو محامو المنطقة، وعادة ما يتم انتخاب هؤلاء المدعين العامين أيضا.

المحامون

يستخدم نظام الولايات المتحدة القانوني العملية المتنازعة والمحامون ضروريون في هذه العملية. المحامون مسؤولون على تقديم أدلة موكلهم والحجج القانونية للمحكمة، وحسب ما يقدمه المحامي، يحدد قاضي محكمة الموضوع أو هيئة المحلفين الحقائق ويطبق القانون لكي يصلوا إلى الفصل قبل إيداع الحكم.

يحق للمواطنين أن يدافعوا عن أنفسهم في المحاكم الأمريكية، لكن كثيرا ما يحتاجون إلى المحامين لتقديم قضاياهم بالتأثير المطلوب. إذا كان الشخص غير قادر على دفع أجور محام، فبإمكانه محاولة توكيل أحد المحامين خلال جمعية حقوقية محلية لإعانة المحتاجين، والذين وجهت إليهم تهم الجرائم وهم غير قادرين على دفع أجور المحامي، يدافع عنهم محام توكله المحكمة أو يعينه مكتب المدافعين للعموم لدى حكومة الولاية أو الحكومة الفيدرالية.

يتم ترخيص المحامين الأمريكيين عند الولاية التي يمارسون الحقوق فيها، وليست ثمة سلطة وطنية ترخص المحامين. تتطلب أكثرية الولايات من مقدمي طلبات الترخيص أن يكونوا حاملي شهادة الدكتوراة في الحقوق من كلية حقوق معترف عليها. فهذه الشهادة تمنح في نهاية الدراسة طولها ثلاث سنوات بعد التخرج من الجامعة، إذ يكمل الأشخاص عادة أربع سنوات من الجامعة قبل التحاقهم بكلية الحقوق. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب أكثرية الولايات من مقدمي طلبات الترخيص في ممارسة الحقوق أن ينجحوا في امتحان نقابة المحامين (البار) بالكتابة وأن يتمعوا بأخلاق جيدة. يسمح بعض الولايات للمحامين الذين ينتمون إلى نقابة محامي ولاية أخرى بالعضوية في نقابة المحامين فيها. كما يسمح جميع الولايات للمحامين من ولايات أخرى ممارسة المحاماة فيها تحت ظروف معينة. يحق للمحامين اختيار أي نوع من التخصص في المحاماة. هناك أنواع كثيرة من التخصص غير الرسمية ويتخصص كثيرون من المحامين، رغم عدم وجود التمييز الرسمي بين أنواع الممارسة الحقوقية.